المحور الأول: خصائص ومميزات الاقتصاد الجزائري خلال فترة الاستعمار الفرنسي 1830-1962.

تمهيد:

تعتبر الجزائر من بين أهم الدول الإفريقية التي تحظى بتاريخ عريق جدا ويرجع ذلك لقوتها الجيو سياسية والاقتصادية ضمن المنطقة ومنذ أعقاب بعيدة، حيث كانت تتمتع قبل أن تطأ قدم المستعمر الغاشم أرضها الطاهرة بالسيادة الكاملة والمكانة المرموقة بين الدول والتي تجلت أساسا في قدرتها للسيطرة والتسيير الكامل لحوض البحر الأبيض المتوسط باعتباره مجالا حيويا لحركة التجارة الدولية من جهة ومعبرا استراتيجيا يسهل الانتقال بين الجزء الغربي والشرقي للكرة الأرضية من جهة ثانية، حيث ساهم الاستقرار السياسي والاجتماعي مع فترات السلطة المختلفة التي تداولت على الحكومة الجزائرية إلى الازدهار والتقدم والذي جعل منها بلد قادر على تحقيق الاكتفاء الذاتي بالدرجة الأولى وبلد مصدر لفوائض إنتاجه لاسيما تعلق الأمر بالمنتجات ذات الطابع الزراعي والصناعي في المجال الغذائي، وهو ما يؤكد بأن الاقتصاد الجزائري تميز في تلك الفترة بالتكامل والقوة التي استمدها من فاعلية استغلاله للموارد النسبية التي تمتعت بها الجزائر من مساحة واسعة وأراضي زراعية خصبة، مناخ بحر الأبيض المتوسط بأربع فصول، الإطلالة على حوض المتوسط والاستفادة من حصتها السمكية، وغيرها من المؤهلات التي ميزتها عن غيرها.

إلاّ أن تأزم الأوضاع الدولية خاصة في المجال السياسي والعسكري شكل تهديدا مستمرا على أمن واستقرار الجزائر، فمع تنامي التحالفات الدولية ومن خلال بروز الهيمنة الأوروبية خضعت الكثير من الدول إلى التهديد، ولعل الجزائر من بين تلك الدول التي خضعت إلى هذا النوع من الاستعمار والذي تجشم من خلال فشلها في حماية أراضيها وسيادتها بعد حادثة المروحة وتزامنا مع تحطم الأسطول البحري في معركة نفارين 1827، منذ ذلك الحين سيطرت القوات الفرنسية على المجال السياسي والاقتصادي في الجزائر وباشرت استغلالها للثروات الجزائرية على اختلافها فضلا عن ممارستها لأبشع طرق الاستبداد لأفراد المجتمع الجزائري لإخضاعهم لسلطة القيادة الفرنسية لمستعمرة الجزائر.

هذا وقد تميز الاقتصاد الجزائري خلال فترة الاحتلال بأنه اقتصاد استهلاكي، أين عمد المعمرون منذ احتلالهم للجزائر إلى تأمين مصالحهم الاقتصادية من خلال العمل على توسيع منافذ منتجاتهم الصناعية وتوسيع مصادر التموين بالمواد الأولية، ولبلوغ هذه الأهداف سارعت السلطات الفرنسية الاستعمارية إلى تحطيم البنيان

الاقتصادي الجزائري والعمل على سلبه لكل مقوماته والتي بقيت مركزة داخل قطاع الزراعة والصناعة وعليه يمكن طرح التساؤل الجوهري التالي:

- خصائص ومميزات الاقتصاد الجزائري خلال فترة الاحتلال الفرنسي (1830-1962):

1- ألحق الاستعمار الفرنسي الغاشم اختلالات هيكلية واسعة على الاقتصاد الجزائري إذ جعله اقتصاد ذو **طابع ازدواجي** ، ميز بين قطاعين أولهما عصري أوروبي متقدم يستغل كل الموارد النسبية التي تتمتع بها الجزائر والتي استغلت في مجال الصناعة المتطورة كما أن القطاع الزراعي أيضا عرف توسعا في استغلال الأراضي ذات الجودة العالية والإنتاج الوفير، أما القطاع الثاني فقد تميز بأنه ريفي جزائري هش تابع وخاضع للرقابة الجشع الاستعماري، ينشط في المجال الزراعي وبطرق تقليدية جدا كما يستغل الأراضي غير الخصبة والتي غالبا ما تكون على مستوى أعالي الجبال وفي السفوح والوديان.

2- استغلال فائض الإنتاج الريفي والذي أنتجته السواعد الجزائري بجهد وعناء وتحويله بصفة استغلالية إلى الأيادي الفرنسية من أجل استعماله في سد حاجياتها على الأراضي الجزائرية وحتى الفرنسية.

3- جعل القطاع الزراعي قطاع مركز على إنتاج المنتجات الزراعية ذات الاستهلاك الواسع في السوق الفرنسية بالدرجة الأولى على حساب الموجهة للسوق الجزائرية، ولعل زراعة الكروم والتي توجه لصناعة الخمور دليلا مهما في ذلك.

4- زوال وتدمر مختلف الحرف والصنائع والتي كانت تمتاز بها السواعد الجزائرية فضلا عن تراجع مستوى التعليم لديها من خلال تراجع مستوى المعيشة وتفشي الفقر والمجاعة بين الأفراد الجزائريين.

5- إنّ مخطط قسنطينة للتصنيع لم يكن برنامجا للنهوض الصناعي بالاقتصاد الجزائري و إلحاق الجزائر بركب الحركة العالمية الرائجة أنا ذاك ، بل كان مجرد سياسة إستخدامية الغرض منها تحقيق نوع من الاستقرار الداخلي خاصة في المدن التي ازدادت فيها نسبة البطالة، بغرض إبعاد فكرة أن فرنسا سيئة ويجب الثورة عليها، و الجدول الموالي يبين لنا مكانة النشاط الصناعي بهذا المشروع ضمن إجمال الاستثمارات للمشروع.

6- الهيمنة الكلية على القطاع الصناعي من طرف قوات الاحتلال الفرنسي، فالصناعات الخفيفة والمتوسطة والثقيلة أغلبها كانت بيد المعمرين الفرنسيين في الجزائر. أما السكان الأصليين فإنهم كانوا محرومين منها باستثناء النشاطات البدائية في ذلك.

7- إخضاع الاقتصاد الجزائري المستعمر إلى الاقتصاد الفرنسي من خلال وضع إستراتيجية صناعية مبنية على تصدير كل ما ينتج إلى الأراضي الفرنسية، حيث لم تتوافق مخرجات الإنتاج الصناعي والتي سطرتها فرنسا في مشروع قسنطينة كقطب صناعي مع حاجيات السوق المحلي المستعمر.

8- اكتشاف البترول في الصحراء الجزائرية سنة 1953 أدى إلى قيام الشركات البترولية الأجنبية (الفرنسية) إلى الاستثمار فيه بشكل واسع جدا جعلها تنهب الكثير منه لتجني تدفقات بالعملة الصعبة في ذلك.

9- محيط اجتماعي غير مستقر تماما تسوده جل مظاهر الاستبداد والظلم والتي نتج عنه التشوه في البنية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية لأفراد المجتمع الجزائري، فضلا عن انتشار الفقر المدقع والجهل والبطالة وغيرها من مظاهر التصدع والبؤس الاجتماعي.